APLC/MSP.17/2018/WP.10

25 September 2018
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع السابع عشر
جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

تحليل الطلب المقدم من كرواتيا لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدَّم من اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ (سويسرا، شيلي، كولومبيا، هولندا)

١- صدّقت كرواتيا على الاتفاقية في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى كرواتيا في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وأوردت كرواتيا في تقريرها الأولي عن الشفافية، المقدم في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، معلومات عن المناطق التي تخضع لولايتها أو لسيطرتها وتحتوي، أو يُشتبه في احتوائها، على ألغام مضادة للأفراد. وكان لزاماً على كرواتيا أن تدمر أو تكفل تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغّمة الخاضعة لولايتها أو لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. واعتقاداً من كرواتيا بعدم قدرتها على القيام بذلك بحلول التاريخ المذكور، قدمت طلباً، إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف (الاجتماع التاسع) المعقود في عام ٢٠٠٨ لتمديد الأجل المحدد لها لمدة عشر سنوات، حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. ووافق الاجتماع التاسع بالإجماع على طلب التمديد.

٢- ولدى الموافقة على الطلب في عام ٢٠٠٨، لاحظ الاجتماع التاسع أن التحدي المتبقي الماثل أمام كرواتيا، لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ لا يزال كبيراً، على الرغم من الجهود المستمرة والهامة التي ما انفكت كرواتيا تبذلها حتى قبل بدء نفاذ الاتفاقية. ولاحظ الاجتماع التاسع أيضاً أن الخطة المعروضة في طلب كرواتيا قابلة للتطبيق وطموحة، لكن نجاحها يتوقف على مضاعفة كرواتيا متوسط مساهمتها السنوية في إزالة الألغام وعلى وضع منهجية لمعالجة المناطق الحرجية التي يشتبه في احتوائها على ألغام. وأشار الاجتماع التاسع كذلك إلى أن الخطط الواردة في الطلب شاملة وكاملة، على الرغم من أنه أشار أيضاً إلى أن تعريف بعض المصطلحات الرئيسية واستخدامها باستمرار أمران من شأنهما توضيح الصورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، قدمت كرواتيا إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ طلباً لتمديد الأجل المحدد لها في ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وجهت اللجنة رسالة إلى كرواتيا تطلب مزيداً من التوضيحات والمعلومات المتعلقة بالتمديد. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت كرواتيا توضيحات إضافية إلى اللجنة رداً على الأسئلة التي طرحتها. وفي ١٣ آب/أغسطس، وجهت اللجنة مرة أخرى رسالة إلى كرواتيا تطلب المزيد من التوضيح بشأن المعلومات الإضافية التي قدمتها كرواتيا. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، قدمت كرواتيا توضيحات إضافية إلى اللجنة رداً على الأسئلة التي طرحتها. ولاحظت اللجنة بارتياح أن كرواتيا قد قدمت طلبها في الوقت المناسب، كما شاركت في حوار تعاوني مع اللجنة. وتطلب كرواتيا التمديد سبع سنوات، حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٦.

٤- ويشير الطلب إلى أنه في بداية فترة التمديد الأولى لكرواتيا، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان التحدي المتبقي الماثل أمامها هو مناطق خطرة تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٥٠٠ ٩٥٤ متر مربع.

٥- ويشير الطلب إلى أنه خلال فترة التمديد، أفرجت كرواتيا عما مجموعه ٣٩٧ ٠٦١ ٦١٤ متراً مربعاً، بما في ذلك إلغاء ٦٠٦ ٢٩٨ ٢٣٢ أمتار مربعة عن طريق المسح غير التقني، وتقليص مساحة ٧٩٠ ٩٦٩ ٤١ متراً مربعاً عن طريق المسح التقني وتطهير ٠٠١ ٧٩٣ ٣٣٩ متر مربع بتدمير ٨١٥ ١٩ لغماً مضاداً للأفراد و٩١١ ١٧ لغماً مضاداً للدبابات و٨٩٤ ٤٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. ويشير الطلب إلى أن قاعدة بيانات المركز الكرواتي للإجراءات المتعلقة بالألغام لم تسجل معلومات محددة من الناحية الجغرافية بشأن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب بحسب المقاطعات قبل عام ٢٠١١.

٦- وأشارت اللجنة إلى أهمية مضي كرواتيا في الإبلاغ عما أحرزته من تقدم بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، وذلك بتوفير معلومات مصنفة بحسب المناطق الملغاة عن طريق المسح غير التقني والمناطق المقلصة مساحتها بواسطة المسح التقني والمناطق التي عولجت عن طريق التطهير. ووجهت اللجنة رسالة إلى كرواتيا بشأن الاتساق في استخدام وحدات القياسات وتصنيف المناطق بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. وردّت كرواتيا مشيرة إلى أن تعريف المنطقة الخطرة "يعني منطقة مؤكدة الخطورة ومنطقة يشتبه في أنها خطرة". وأشارت اللجنة كذلك إلى أهمية استمرار كرواتيا في تقديم معلومات بطريقة مصنفة (أي منطقة "معروفة" بأنها تحتوي على ألغام (منطقة مؤكدة الخطورة) أو منطقة يشتبه في أنها كذلك (منطقة يشتبه في أنها خطرة).

٧- ويشير الطلب إلى أنه خلال فترة التمديد اكتشفت مناطق ملغّمة جديدة تبلغ مساحتها ٩١,٣ كيلومتراً مربعاً. ووجهت اللجنة رسالة إلى كرواتيا بشأن الظروف التي أدت إلى اكتشاف مناطق جديدة، وما إذا كان هذا النوع من الاكتشاف متوقعاً في المستقبل. وردّت كرواتيا بأن المناطق الجديدة تم تحديدها خلال عمليات إزالة الألغام، والمسح غير التقني للمناطق التي يشتبه في أنها خطرة والتفاعل مع السكان المحليين. وردت كرواتيا بأنها لا تتوقع تحديد قدر كبير من المناطق الجديدة في المستقبل.

٨- ويشير الطلب إلى العنصرين التاليين اللذين كانا يشكلان في نظر كرواتيا ظرفين معوقين خلال طلب التمديد الأولي المقدم منها وهما (أ) ضخامة حجم المناطق الملغمة الجديدة؛

و(ب) عدم كفاية الموارد المالية والقدرات، ولا سيما في مجال مراقبة الجودة بعد سنّ قانون الإجراءات المتعلقة بالألغام الجديد.

٩- ويشير الطلب إلى التحدي المتبقي الماثل أمامها وهو منطقة تبلغ مساحتها ٣٨٧,٣ كيلومتراً مربعاً، بما في ذلك ١٧٣,٩ كيلومتراً مربعاً من المناطق المعروفة باحتوائها على ألغام مضادة للأفراد، بما فيها مساحة ٣٢ كيلومتراً مربعاً لا يزال يتعين معالجتها في محيط القواعد والمنشآت العسكرية، و٢١٣,٤ كيلومتراً مربعاً من المناطق التي يشبته في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد في جميع أنحاء المقاطعات الثماني. ويشير الطلب كذلك إلى استعراض لسجلات حقول الألغام المتبقية لكل مقاطعة يبلغ مجموعها ٦٧٥ ١ سجلاً لحقول الألغام في ٨ مقاطعات تحتوي على ٨٣٠ ٣٢ لغماً مضاداً للأفراد و٤٤١ ٦ لغماً مضاداً للدبابات. وأشارت اللجنة إلى أن كرواتيا كان بإمكانها أن تقدم توضيحات إضافية بشأن التحدي الذي لا يزال يواجهها، بتقديم قائمة بجميع المناطق المتبقية المؤكدة الخطورة والمناطق التي يشتبه في أنها خطرة في كل مقاطعة، بحيث تتضمن تلك القائمة تقديرات لحجم كل منطقة ووضعها (أي منطقة "معروفة" أو "يشتبه في أنها كذلك") ومعلومات تتعلق بالموقع الجغرافي لكل منطقة.

١٠- ووجهت اللجنة رسالة إلى كرواتيا تطلب معلومات إضافية عن المناطق الخطرة المتبقية الواقعة تحت مسؤولية وزارة الدفاع. وردّت كرواتيا بتقديم معلومات إضافية عن نوع المنشأة، ولكنها أشارت إلى أنها لم تتمكن من تقديم نفس المعلومات التفصيلية كما هو الحال في المناطق الواقعة تحت مسؤولية السلطات المدنية، نظراً لتصنيف جزء من المنشآت.

١١- ويشير الطلب إلى أن الألغام المضادة للأفراد لا تزال تحدث آثاراً إنسانية واجتماعية اقتصادية في كرواتيا، بما في ذلك الألغام الموجودة في ٨ مقاطعات من بين ٢١ مقاطعة كرواتية، مما يؤثر على ما نسبته ١١,٣ في المائة من السكان. وتمثل المناطق الزراعية والمناطق الحرجية الملغمة مشكلة خطيرة على الاقتصاد. ووفقاً لحسابات الشركة الكرواتية المحدودة الغابات، بلغ إجمالي الخسائر في المناطق الزراعية الملغمة حوالي ١٣,٥ مليون يورو. وتأتي الخسائر الإضافية من عدم القدرة على صيانة الغابات القائمة وتجديدها. ومع أن كرواتيا قد أعطت الأولوية لتهيئة ظروف آمنة للسياحة، لا تزال مشكلة الألغام تؤثر في بعض القطاعات الفرعية، ولا سيما سياحة الصيد، بالنظر إلى أن مساحة المنطقة الخطرة المتبقية تبلغ قرابة ٤٥,٥ كيلومتراً مربعاً من أراضي المتنزهات الوطنية أو المحميات الطبيعية. وأشارت اللجنة إلى أن إكمال تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد المطلوبة من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في تحسين سلامة البشر والظروف الاجتماعية – الاقتصادية في كرواتيا.

١٢- وعلى النحو المشار إليه، تطلب كرواتيا سبع سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٦) للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥. ويشير الطلب إلى أن العمليات ستنجز بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ دون الإفراج عن الأراضي أو أي تمويل متوقع لعام ٢٠٢٦. ووجهت اللجنة رسالة إلى كرواتيا مشيرة إلى أنه بإنهاء جميع العمليات وإجراءات التحقق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، تكون كرواتيا قد أوفت بالتزاماتها بموجب المادة ٥ بما يتماشى مع تطلعات الدول الأطراف في إعلان مابوتو +١٥. وردّت كرواتيا بأن الوقت المطلوب لطلب التمديد هو نتيجة تحليل دقيق ومشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، وقد تحققت الحكومة الكرواتية منها. وردّت كرواتيا كذلك بأن جميع جهود وموارد النظام الكرواتي المعني بالإجراءات

المتعلقة بالألغام تهدف بالفعل إلى إنهاء جميع الأعمال الميدانية الفعلية وستستمر في ذلك (أي إزالة الألغام من جميع حقول الألغام المعروفة) حتى نهاية عام ٢٠٢٥.

١٣- ويشير الطلب إلى أنه خلال فترة التمديد سوف يتعين جمع المعلومات عن طريق مسح غير تقني للمناطق التي لا توجد لها سجلات من أي نوع وإلى أن أغلبية (٨٩,٧ في المائة) المناطق الخطرة المتبقية موجودة في مناطق حرجية لا توجد لها سجلات لحقول الألغام، كما أنه لم توضع منهجيات لتقليص تلك المناطق. ويشير الطلب إلى أنه في ظل هذه الظروف، فإن استخدام كلاب كشف الألغام ووضع أساليب وتقنيات لاستخدام تلك الكلاب لكشف الألغام في الغابات الممتدة على الأراضي الجبلية سيؤدي دوراً هاماً في إزالة الألغام، ولا سيما في المسح التقني. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن كرواتيا قد تستفيد من مناقشة حالتها مع دول أطراف أخرى تواجه تحديات مماثلة ولديها خبرة في تطهير مناطق مماثلة. ولاحظت اللجنة أن هذا التعاون يمكن أن يكون مفيداً للطرفين، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين معدلات التطهير. وفي هذا الصدد، سترحب اللجنة بأية معلومات أخرى من كرواتيا بشأن استخدام كلاب كشف الألغام في الأراضي الجبلية ونتائج نظم الكشف بواسطة الحيوانات في هذه المناطق.

١٤- ويشير الطلب إلى أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لخطة عمل كرواتيا أي '١' إزالة الألغام من جميع حقول الألغام المعروفة، بما في ذلك المناطق الواقعة ضمن القواعد والمنشآت التابعة لوزارة الدفاع؛ '٢' إزالة الألغام من المنطقة المتبقية كلها التي لا ترد في سجلات حقول الألغام؛ '٣' المناطق التي يتعين تقليصها بأساليب المسح. ويشير الطلب إلى أن خطط كرواتيا الرامية إلى معالجة ما مساحته ١٧٣,٩ كيلومتراً مربعاً من حقول الألغام المعروفة (مناطق مؤكدة الخطورة) بواسطة التطهير، و١٣٣,٩ كيلومتراً مربعاً من تلك التي يشتبه في أنها خطرة عن طريق أساليب المسح و٧٩,٥ كيلو متراً مربعاً من حقوق الألغام (مناطق مؤكدة الخطورة) التي لا ترد حالياً في سجلات حقول الألغام عن طريق إزالة الألغام. ويشير الطلب إلى أن كرواتيا ستعالج ما مجموعه ٥٤,٤ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠١٩، و٥٣,٧ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٢٠، و٥٥,٥ كيلو متراً مربعاً في عام ٢٠٢١، و٥٧,٢ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٢٢، و٥٨,٦ كيلو متراً مربعاً في عام ٢٠٢٣، و٥٨,٢ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٢٤، و٤٩,٧ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٢٥.

١٥- وفي هذا الصدد، وجهت اللجنة رسالة إلى كرواتيا بشأن وجود اختلافات طفيفة في الأرقام المبينة في الجدولين ١ و٢، الصفحات ١٣ و١٤ و٥٠. وردّت كرواتيا بتقديم جداول مصوّبة ومعلومات إضافية عن الأمتار المربعة والكيلومترات المربعة المبلغ عنها.

١٦- ويشير الطلب إلى وجود موارد مالية متاحة، بما في ذلك مخصصات سنوية من ميزانية الدولة الكرواتية، ومن المتوقع أيضاً الحصول على تمويل وطني من الشركة الوطنية العامة "Croatian Forests" للتمكن من إزالة الألغام من المناطق الملوثة داخل غابات الدولة وكذلك على تمويل دولي من مصادر التمويل في الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أشارت كرواتيا إلى أن لديها في الوقت الحاضر القدرات اللازمة في مجالي إزالة الألغام والمسح لتطهير جميع المناطق الخطرة والوفاء بالتزامها بموجب الاتفاقية. ويشير الطلب إلى أن كرواتيا ستحتاج إلى ما مجموعه ٤٥٩ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو من التمويل اللازم للتغلب على التحدي الذي يعترض الوفاء بالتزامها بموجب المادة ٥. ويشير الطلب إلى أنه سيخصص ٢٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو من ميزانية الدولة، و١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو من صناديق الاتحاد الأوروبي/الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية و٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو من الاتحاد

الأوروبي/التعاون عبر الحدود مع البوسنة والهرسك و٠٠٠ ٠٠٠ ٢ يورو من التبرعات. ويشير الطلب إلى أن عامل الخطر الوحيد في تمويل هذه الخطة هو عدم القدرة على سحب الأموال من الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية على النحو المقرر. وأشارت اللجنة إلى أهمية أن تبقي كرواتيا اللجنة والدول الأطراف على علم بأي تحديات تمويلية تواجهها في تنفيذ المادة ٥.

١٧- ووجهت اللجنة رسالة إلى كرواتيا تطلب مزيداً من المعلومات عن المخطط الزمني المحدد للحصول على الموافقة على التمويل. وردّت كرواتيا بأن من المقرر تنفيذ مشروع واحد، وهو "مشروع ناتورافيتا" في مقاطعة أوسييتشكو - بارانيسكا حيث خصص مبلغ ٣٥ مليون يورو لإزالة الألغام، بعد الإعلان عن مناقصة عامة لعمليات إزالة الألغام في أيار/مايو ٢٠١٨. وردّت كرواتيا أيضاً بأنه قد وضع مشروع آخر بميزانية ٣٣ مليون يورو لمنطقة مقاطعة ليتشكو - سينيسكا وهي تغطي مساحة ١٦,٥ كيلومتراً مربعاً من الأراضي والغابات المحمية. ومن المقرر أن يبدأ المشروع في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وقدمت كرواتيا معلومات إضافية تفيد بأنه من المنظور المالي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ الذي أعدته اللجنة الأوروبية، ستبقى إزالة الألغام تحظى بالأولوية ما يضمن تنفيذ الخطة على النحو الوارد في الطلب.

١٨- وأشارت اللجنة إلى أن الطلب يتضمن معلومات أخرى ذات صلة قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، بما في ذلك المزيد من التفاصيل بشأن الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتلوث المتبقي، والمزيد من المعلومات بشأن ضحايا الألغام الأرضية وتدابير التصدي للحوادث التي اتخذتها حكومة كرواتيا، والمزيد من التفاصيل بشأن الاعتبارات المالية المتبقية، ومعلومات عن القدرات الحالية في مجال إزالة الألغام، والخرائط والجداول المرفقة المتعلقة بالأراضي التي عولجت خلال فترة التمديد الأولى، وكذلك الوصلات التي تحيل إلى الإشارات والمطبوعات ذات الصلة المتعلقة بالطلب.

١٩- وأشارت اللجنة إلى أنه سيكون من المفيد للاتفاقية أن تقدم كرواتيا إلى اللجنة خطط عمل مفصلة محدثة كل سنتين (أي بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، و٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ و٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٤) للفترة المتبقية المشمولة بالتمديد. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن خطط العمل هذه ينبغي أن تتضمن قائمة محدثة بجميع المناطق المعروفة باحتوائها على ألغام مضادة للأفراد أو التي يشتبه في أنها كذلك، باستخدام مصطلحات متسقة مع المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام وتوقعات سنوية عن المناطق التي ستعالج خلال الفترة المتبقية المشمولة بالطلب وحجم المنطقة، والمنظمة التي ستتولى ذلك، مع ميزانية مفصلة منقحة مقابلة لذلك.

٢٠- وأشارت اللجنة بارتياح إلى أن المعلومات المقدمة في الطلب ثم في الردود على أسئلة اللجنة شاملة وكاملة وواضحة. وأشارت اللجنة كذلك إلى أن الخطة التي قدمتها كرواتيا قابلة للتنفيذ ويمكن رصدها وتبين بوضوح العوامل التي يمكن أن تؤثر في وتيرة التنفيذ. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الخطة طموحة وأن نجاحها يستند إلى مخصصات كبيرة من ميزانيات الدولة ويتوقف على التمويل الدولي المستقر، والإبقاء على شراكات قوية مع أصحاب المصلحة الدوليين ومسائل أخرى. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة إلى أن الاتفاقية ستستفيد من التقارير التي تقدمها كرواتيا سنوياً، إلى الدول الأطراف بشأن ما يلي:

(أ) التقدم المحرز في مواصلة الإفراج عن الأراضي بالنسبة إلى الالتزامات الواردة في خطة العمل السنوية لكرواتيا، مصنفة بما يتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام،

بما في ذلك تحديد المناطق الملغمة الجديدة، وتأثيرها في الأهداف السنوية على النحو الوارد في خطة عمل كرواتيا؛

(ب) معلومات مستكملة عن المجموعة الكاملة من الأساليب العملية المستخدمة للإفراج عن الأراضي، بما يتماشى مع أحدث معايير الإفراج عن الأراضي، بما في ذلك استخدام الأجهزة الآلية ونظم الكشف بواسطة الحيوانات في المناطق الحرجية، إضافة إلى المعلومات ذات الصلة بشأن تدريب الموظفين الوطنيين المعنيين بالألغام والمشغلين في مجال المنهجيات الجديدة، ومراقبة الجودة، مع الإشارة إلى المعايير الوطنية ذات الصلة؛

(ج) معلومات مستكملة عن استعراض استراتيجية كرواتيا الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام (٢٠٠٩-٢٠١٩) وعن تنفيذ الاستراتيجية للفترة المشمولة بطلب التمديد، (٢٠١٩-٢٠٢٦)؛

(د) معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد، بما في ذلك الموارد المتاحة في ميزانية الدولة الكرواتية والتمويل الخارجي الوارد لدعم جهود التنفيذ، بما في ذلك صناديق الاتحاد الأوروبي من أجل دعم الهياكل والتماسك، وصناديق التعاون عبر الحدود؛

(هـ) معلومات مستكملة عن هيكل برنامج كرواتيا للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك المنظمات القائمة والجديدة والقدرات المؤسسية على التصدي للتلوث المتبقي بعد الانتهاء.

٢١- وأشارت اللجنة إلى أهمية تقديم كرواتيا تقارير إلى الدول الأطراف على النحو المشار إليه أعلاه، وأهمية إطلاع الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ المادة ٥ خلال الفترة المشمولة بالطلب، والالتزامات الأخرى المعلنة في الطلب في الاجتماعات المعقودة بين الدورات، واجتماع الدول الأطراف، والمؤتمرات الاستعراضية، ومن خلال تقاريرها ذات الصلة بالمادة ٧ وذلك بالاستناد إلى دليل إعداد التقارير.